حجمها ٣,٨ مليار جنيه خلال ١٧ عاماً

أين ذهبت مليارات التطوير؟

بداية من عام ١٩٩٢ وعلى مدار ١٨ عاما أنفقت الدولة ما يزيد على ٣,٨ مليار جنيه على تطوير العشوائيات فأين ذهبت هذه الأموال؟..

هذه الأرقام التى أصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار توضح أن عدد المناطق العشوائية بلغ ١٢٢١ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية وعدد سكان هذه المنطقة بلغ ١٩ مليون نسمة وأن المساحة التي تشغلها العشوائيات تبلغ ٣٤٤ كيلو مترا مربعا.

د. علا الحكيم مدير مركز السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى أكدت أن أكثر من نصف الفقراء فى مصر يعيشون داخل تجمعات عشوائية وسط مناطق حضرية وأن ٨٠٪ من المناطق العشوائية تمت على أراض زراعية.

واشار الدكتور محمد عبدالباقى إبراهيم أستاذ مساعد التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس إلى أن العشوائيات طبقا لإحصائيات الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى تشكل ٨٠٪ من الإسكان فى مصر وفقا للتصنيف الآتى:

كل منشأ يقام دون رخصة بناء فهو عشوائى وكل منشأ يقام على أرض ملك الدولة فهو عشوائى وسكان القبور والقوارب النيلية وسكان الغرف الموجودة تحت «بير السلم» وكذلك السطوح وإسكان الصفيح والكرتون وهو ما يعرف بالإسكان المشوه تقع ضمن العشوائيات.

أما باقى النسبة فهى ٢٠٪ موزعة كالآتى: ١٠٪ للإسكان الخاص و ٥٪ للتعاونيات و٥٪ لوزاراتى الداخلية والدفاع.

ويرى د. عبدالباقى أن تقييم ما حدث من جانب الدولة فى تطوير العشوائيات يشير إلى أن السياسات والبرامج الحالية لمواجهة المشكلة لا تتوافق مع احتياجات السكان حيث اقتصر الاهتمام بالاستثمار فى مجال البنية الأساسية من تمهيد الطرق وإنارة الشوارع بعيدا عن توفير الاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق مثل التعليم والصحة وتوفير فرص عمل وأيضا الاستثمارات المعتمدة لتنمية هذه المناطق لا تعكس المبلغ الحقيقى.

ويضيف أنه لا توجد رؤية واضحة من الدولة للتعامل مع امتدادات العشوائيات التى لا تصلح من الأساس، بسبب ضيق الشوارع و تعرجها وبالتالى كان من غير المجدى اقتصاديا تطويرها.

ويرى الدكتور عبدالله عبدالعزيز أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس أن هناك خيارين لتطوير العشوائيات إما أن يتم وضع سياسة قومية لحل مشكلة العشوائيات اقتصاديا واجتماعية وعمرانياً أو تتم معالجة كل منطقة عشوائية على حدة.

ويؤكد د. عبدالعزيز ضرورة وجود استراتجيية واضحة تتناسب مع إمكانتنا المادية وتتضمن وجود ضمانات حقيقية تحافظ على محدودى الدخل وعدم تحميلهم أعباء مالية حتى لو كان ذلك لتوفير مسكن آخر أكثر أمانا وصحة وذلك من خلال الدعم لتطوير العشوائيات.

ويرى الدكتور أحمد صلاح أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس أن الأبحاث والدراسات الحديثة توضح عدم إنشاء عشوائيات وليس القيام بتطويرها فقط، مؤكداً على ضرورة اعتماد الحكومة على نمط جديد لتطوير المناطق العشوائية واستثمارها كما فعلت فى مناطق أخرى مثل زينهم والدويقة ومنشأة ناصر.

أما الدكتور محمد صبرى حافظ أستاذ التخطيط وعميد كلية التربية جامعة الأزهر فرع الدقهلية فيرى أن غياب رقابة المحليات أدى إلى انتشار المناطق العشوائية سواء بالقاهرة الكبرى أو المحافظات الأخرى لذلك لابد من قيام المحليات بمتابعة يومية للحد من انتشار هذه المناطق التى تؤثر على المجتمع تأثيراً سلبياً.

ووصف د. صبرى المناطق العشوائية بأنها جسم سرطانى ينتشر ويفرض نفسه بقوة القانون حيث يقوم أصحاب هذه المبانى بتوصيل الكهرباء والتليفونات وجميع المرافق مما يجعله مسجلا من خلال التعامل مع المؤسسات الحكومية وهذا ناتج عن غياب المحليات وعدم تحديد تلك المناطق العشوائية والامتناع عن توصيل المرافق لها وعدم السماح لها من الأساس بالبناء إلا بطريقة قانونية.

وطالب د. صبرى بضرورة تغيير قيادات الأحياء كل فترة قصير لضمان الشفافية وعدم انتشار الرشوة والمحسوبيات.

كما أن هناك عشوائيات أصبحت بؤر فساد أصابت المجتمع وصدرت للمجتمع مجموعة من السلوكيات مثل العنف والسرقة والاغتصاب وغيرها من أشكال البلطجة التى خلفتها تلك المناطق العشوائية ولحل هذه المشكلة لابد من تكاتف الجهود الحكومية مع الجمعيات الأهلية والتعاونيات خاصة وأن وقف توسع العشوائيات أمر صعب للغاية لأن العشوائيات تتزايد وتتوسع نظراً للظروف الاقتصادية.

على صعيد آخر أكد الدكتور رضا حجاج أستاذ التخطيط العمرانى أن المناطق العشوائية استطاعت حل مشكلة الإسكان نظراً للظروف الاقتصادية وخاصة أن الدولة لم تقم بتوفير المساكن الأمر الآخر أن الدولة لم تلتزم بإنشاء المبانى حسب الظروف الاقتصادية وجاء تقسيمها كالتالى ١٠٪ لأصحاب الدخل المرتفع و ٣٠٪ لأصحاب الدخل المتوسط و ٦٠٪ لأصحاب الدخل المنخفض لكن ما حدث فى الواقع أن نسبة ٤٠٪ إسكان فاخر و ٢٠٪ إسكان متوسط و ٤٠٪ إسكان اقتصادى وبالتالى نجد هناك فائضا ٣٠٪ من الإسكان الفاخر وهذا يدعو إلى تجميد أموال طائلة مثل الساحل الشمالى وغيرها من المناطق الفاخرة أما الفئة الاقتصادية فتحتاج إلى ٦٠٪ وما هو موجود الآن ٤٠٪ إذن العجز ٢٠٪ وهذا أدى إلى زيادة أزمة السكان وانتشار المناطق العشوائية فهناك أكثر من أسرة تسكن فى وحدة سكنية واحدة بل هناك أسر تعيش فى غرفة واحدة ودورات مياه مشتركة.

الأمر الآخر أن المواطن مستبعد من المعادلة وعدم اتباع الأساليب العلمية السليمة فى العملية الإسكانية، وهذا يرجع إلى أن مجموعة الوزارات تلجأ إلى خبراء أجانب وهؤلاء الخبراء لا يمكن أن يضعوا الحل الصحيح لأن حل هذه المشكلة يؤدى إلى النهوض بمصر.